مؤثّرات تغيّر المناخ على الأمن الوطني من خلال ندرة الموارد والهجرة البيئيّة

Impacts of climate change on national security through resource scarcity and environmental migration

ط.د.جعفري مفيدة*[1]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد لمين دباغين–سطيف 2 (الجزائر)،

djaafri.moufida21@gmail.com

تاريخ الاستلام: 23-10-2021 تاريخ القبول: 16-12-2021 تاريخ النشر: 30-12-2021

ملخص:

إنّ هذه الدّراسة تتناول العلاقة بين تغيّر المناخ والأمن الوطني؛ من خلال وصف وتحليل آثار تغيّر المناخ المتمثّلة في: ندرة الموارد البيئيّة والهجرة البيئيّة، ودورها في انعدام الأمن الوطني.أمّا أهمّية هذه الدّراسة فنابعة من أنّ تغير المناخ يشكّل فعليًا في الوقت الراهن أحد أهم عوامل تغيرات النُظم البيئية إلى جانب الإفراط في استغلال الموارد والتلوث، فآثار تغير المناخ المتفاعلة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل: التنافس على الموارد الطبيعية، الهجرة، وغيرهما من الاستجابات التي تلتمسها الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية للتكيف في مواجهة المخاطر المتصلة بالمناخ؛ تؤدّي إلى الصّراعات العنيفة وانعدام الأمن.وتنتهي هذه الدّراسة إلى أنّ تغيّر المناخ أدّى إلى تدهور البيئة وتلوّثها، وتحوّلها إلى وسط خالق لمخاطر حيث تفاقمت المخاطر والكوارث البيئيّة، ونضبت قاعدة الموارد الطّبيعيّة، وزاد عدد اللّاجئين البيئيّين، ونشبت النّزاعات العنيفة منها: النّزاعات البيئيّة. هذه المخاطر البيئيّة أصبحت تهدّد أمن الإنسان وأمن المجتمع والأمن الوطني والأمن العالمي ككلّ.

كلمات مفتاحية: المخاطر البيئيّة، تغيّر المناخ، النّدرة البيئيّة، الأمن الوطني، الهجرة البيئيّة، النّزاعات البيئيّة.

* **المؤلف المرسل**

Abstract:
This study examines the relationship between climate change and national security via describing and analyzing the effects of climate change. These latter are represented in the scarcity of environmental resources and environmental migration as well as their role in national insecurity.

The importance of this study stems from the fact that climate change is currently one of the most important factors of changes in ecosystems. Indeed, over-exploitation of resources and pollution; the effects of climate change interacting with economic, social and political problems, such as: competition for natural resources, migration, and other responses , which sought by households and communities to face of climate-related risks; leads to violent conflict and insecurity.

This study concludes that climate change has led to the deterioration and pollution of the environment. Moreover, its transformation into a risk-creating medium where environmental risks and disasters have exacerbated, the natural resource base has depleted, the number of environmental refugees has increased, and violent conflicts have erupted, including: environmental disputes. These environmental risks threaten human security, community security, national security, and global security as a whole.

Keywords: environmental risks, climate change, environmental scarcity, national security, environmental migration, environmental conflicts.

1. مقدمة :

لم يعد الأمن الوطني مهدّدا من النّاحية العسكرية الضّيّقة، بل توجد مخاطر جديدة كالصّراعات العرقيّة، والأمراض المعدية، والفقر، والمجاعة، والمخاطر البيئيّة المتمثّلة في التّدهور البيئي، والكوارث الطّبيعية، وتغيّر المناخ، والنّدرة البيئيّة، والتّلوث البيئي... والتي تؤدّي إلى اِضطرابات ونزاعات مدنيّة داخليّة أو إلى الهجرة الجماعيّة للّاجئين، ممّا يهدّد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسّياسي للدّولة. فندرة الموارد الطّبيعية تولّد الفقر الذي يساهم بصورة واضحة في اِشتداد رقعة العنف واِتّساع نطاقه، وقد يؤدّي إلى العنف المسلّح، كحالة الصّومال ورواندا وإثيوبيا، وكلّما اِتّسعت دائرة الفقر في منطقة من العالم لأسباب داخلية أو خارجية، كلّما برزت النّزاعات والحروب الجهويّة بين الدّول المتجاورة[1].

ويعتبر تغيّر المناخ من التّحدّيات الجديدة لرفاه الإنسان وبقائه على قيد الحياة، الأكثر شدّة من أيّ تهديد أمني، حيث يؤثّر على البلدان النّامية والفئات الضّعيفة بسبب وجود مخاطر أخرى شديدة ومكثّفة،

[1] إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية وعلي غربي: **عولمة الفقر، المجتمع الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص. 39.

تتمثّل في وجود درجة عالية من الهشاشة الإجتماعيّة النّاتجة عن الفقر وندرة الموارد اللّازمة للتّكيّف والتّخفيف، مع عدم قدرة الدّولة على مواجهة هذه التّغيّرات، والآثار الصّحية والهجرة، ممّا يؤدّي إلى تفاقم الصّراع. كما يمكن أن يؤدّي تغيّر المناخ إلى التّنافس حول طرق التّجارة، المناطق البحريّة والموارد التي يتعذّر الوصول إليها سابقا[2].

حيث أنّ تغيّر المناخ يسهم في الصّراع الدّاخلي المدني من خلال آثاره على الزّراعة، فتدهور نوعيّة التّربة وإنخفاض توافر المياه العذبة، وإنخفاض إنتاجيّة الأراضي، يقلّل من دخل المزارعين ويهدّد إمدادات غذائهم، لذلك يلجؤون إلى زراعة المحاصيل التي تستهلك مياها أقلّ أو المحاصيل المالحة، أو يستخدمون الكثير من الأسمدة، أو يحاولون توسيع المساحة المزروعة، وإذا كان المزارعون يفتقرون إلى المال الكافي وإلى التّقنية، أو التّمويل اللّازم لِتغيير المحاصيل أو زيادة الأسمدة، فالتّدهور البيئي يزداد سوءا نتيجة زراعة نفس المحاصيل، ممّا يؤدّي إلى فقدان المزيد من الإنتاجية وتدهور التّربة، والتي تجبر في النّهاية المزارعين إلى الإنتقال إلى الأراضي الهامشية، أو يقومون بالإستيلاء على أراضي الجيران، ممّا يؤدّي إلى حدوث صراع بين الطّوائف، بمعنى تنافس المزارعين للحصول على الأراضي الزّراعية المنتجة وحدوث نزاعات بينهم تتفاقم وتزيد حدّتها كلّما نضبت الموارد وزاد عددهم. وقد يقوم المزارعون بالتّخلّي عن أساليب العيش الزّراعية والهجرة إلى المناطق الحضريّة بحثا عن العمل، وإذا كانت المدن تعاني من نقص في فرص العمل اللّازمة لتلبية إحتياجات المهاجرين الجدد، فمن المحتمل حدوث تنافس ومظالم كثيرة وإضطرابات في هذه المناطق الحضرية، كالإحتجاجات وأعمال الشّغب والمصادمات العنيفة، ممّا يؤدّي إلى صراعات مباشرة مع قوّات أمن الدّولة؛ بمعنى حدوث حرب أهلية[3]. ففي منطقة **دارفور** ومنطقة **السّاحل** و**القرن الإفريقي**، كثيرا ما تنشأ التّوتّرات الطّائفية نتيجة التّنافس على موارد المياه والمراعي التي بدأت تشحّ في هذه المناطق بسبب

[2] Hans Gunter Brauch: "**Climate Change and Mediterranean Security**", European Institute of the Mediterranean, March 2010, pp. 35, 42.

[3] Christopher Haid, Emily Meierding and Steven Wilkinson: "**Environmental Scarcity and Conflict**: **Is there a Connection?**", Chicago: Centre for International Studies, University of Chicago: March 14, 2008, pp. 63,64.

تغيّر المناخ الذي يتسبّب بشكل كبير في زيادة التّفاوت في فرص الحصول على التّعليم والتّغذية والمياه والخدمات الصّحية، ويزيد اِحتمالات نشوب نزاعات على مقوّمات الحياة[4].

لكن عند الرّبط بين تهديدات البيئة والصّراع، نجد أنّ تهديدات البيئة هي نوع واحد من جملة الدّوافع المسبّبة للصّراع؛ بمعنى آخر: البيئة عنصر من عناصر شبكة السّببيّة التي تولّد الصّراع[5]، فتغيّر المناخ مثلا ليس العامل الوحيد في نشوب الصّراعات، كما أنّه ليس العامل الوحيد في تغيير توافر الموارد المائية، فقد يؤدّي النّموّ السّكّاني إلى خفض نصيب الفرد من تخصيص المياه بمعدل أسرع من آثار تغيّر المناخ. وقد يزيد الإجهاد البيئي من شدّة الصّراع ومدّته وأضراره الجانبية، لكن العوامل البيئيّة نادرا ما تكون السّبب الوحيد للصّراع؛ بل إنّ تغيّر المناخ يضاعف التّهديد ويؤدّي إلى تفاقم المشاكل القائمة ومواطن الضّعف. حيث يقول الأكاديميّان "**جون بارنيت**" و"**نيل أدجير**" إنّ: "مجموعة من عوامل تغيّر المناخ لا تسبّب صراعا عنيفا، بل تؤثّر فقط على المعالم الهامّة التي تولّد الصّراع العنيف"[6].

حيث يوجد الكثير من المتغيّرات الأخرى مثل: اِقتصادات تفتقر إلى الكفاءة، والنّظم الإجتماعية الظّالمة، والحكومات القمعيّة التي تؤدّي إلى عدم الإستقرار داخل الدّولة، وبالتّالي جعلها أكثر عرضة للمشاكل البيئيّة[7].

انطلاقا ممّا سبق وللإحاطة بمختلف الجوانب المتعلّقة بالموضوع، نطرح الإشكاليّة المركزيّة التّالية:

كيف يؤدّي تغيّر المناخ إلى انعدام الأمن الوطني من خلال ندرة الموارد البيئيّة والهجرة البيئيّة؟

ويتفرّع عن هذا التّساؤل الأسئلة الفرعيّة التّكميلية التّالية:

---

[4] تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة: "**أسباب النّزاع في إفريقيا وتحقيق السّلام الدّائم والتّنمية المستدامة فيها**"، نيويورك: الأمم المتحدة، الدورة 67، تحت رقم: A/67/205- S/2012/715، الصّادر في: 27 جويلية 2012، ص ص. 12، 15.

[5] Richard A. Matthew, Bryan McDonald, Jon Barnett and other: **Global Environmental Change and Human Security**, England: Cambridge, 2010, p. 12.

[6] أولي براون وأليك كروفورد: "**اِرتفاع درجات الحرارة وتصاعد التّوترات– تغيّر المناخ وخطر الصّراع العنيف في الشرق الأوسط**"، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، 2009، ص .31.

[7] Norman Myers: "**Environmental Security**: **What's New and Different?**", Costarica: The University of Peace, 2002, p. 03, Disponible sur: http://www.envirosecurity.org/conference/working/newanddifferent.pdf.

1. **ما هي العلاقة بين ندرة الموارد الطّبيعيّة والصّراع العنيف؟**
2. **كيف يؤثّر تدفّق المهاجرين البيئيّين على أمن الدّولة؟**

وللإجابة على هذه التّساؤلات المطروحة ولعرض أفكار الموضوع، نقسّم البحث إلى المحاور التّالية:

أولا: ندرة الموارد الطّبيعية كمحرّك للصّراع.

ثانيا: تدفّق المهاجرين البيئيّين كمهدّد لأمن الدّولة.

2. ندرة الموارد الطّبيعية كمحرّك للصّراع.

2.1 الموارد البيئيّة عنصر فعّال في اندلا ع النّزاع الدّاخلي واستمراره

إنّ النّزاعات الدّاخلية المرتبطة بالبيئة ومواردها تحدث بسببين: بسبب ندرة الموارد الطّبيعيّة، لأنّ الطّلب المحلّي يفوق العرض، وبسبب سوء التّوزيع أو التّوزيع غير العادل للثّروة من الموارد الإستخراجية مثل: المعادن، الخشب، الغاز، النّفط، الأحجار...الخ؛ بمعنى أنّ الموارد الطّبيعية عامل مهمّ في المساهمة في إندلا ع وإستمرار الصّراع، وكذلك في إفساد فرص السّلام[8].

وقد علّق **كوفي عنّان** الأمين العام للأمم المتّحدة سابقا، حول العلاقة بين الموارد الطّبيعيّة والصّراع: "بأنّ الآثار المترتّبة على ندرة بعض الموارد الطّبيعيّة، من سوء الإدارة أو إستنفاد الموارد الطّبيعيّة وعدم المساواة في الحصول على الموارد الطّبيعيّة، تعتبر من الأسباب المحتملة للصّراعات، لذلك يجب على منظومة الأمم المتّحدة النّظر في طرق إضافية لبناء القدرات على تحليل ومعالجة التّهديدات المحتملة للصّراعات المنبثقة عن الموارد الطّبيعيّة "[9].

حيث أنّ محاولات السّيطرة أو الوصول إلى الموارد الطّبيعية الإستخراجيّة النّادرة يمكن أن تساهم في نشوب الصّراع، مثل: **حالة دارفور** في **السّودان** التي أنتجها الجفاف وسوء توزيع الموارد المائية، فالعوامل

[8] "**From Conflict to Peacebuilding**: **The Role of Natural Resources and Environment**", United Nations Environment Programme, APBSO Briefing Paper Prepared in Cooperation with UNEP, 8 May 2008, pp. 02, 03.

[9] "**Understanding Environment**, **Conflict**, **and Cooperation** ", United Nations Environment Programme, 2004, p. 04.

المحليّة كالمنافسة بين الجماعات والقبائل على الأراضي والموارد المائية والخشب، وإستمرار التّصحّر، وتدهور البيئة قد أسهمت في زيادة النّزاع بين الفئات في دارفور[10].

كما أنّ للموارد الطّبيعية دورا مهمّا في تمويل وإدامة الصّراع بعد اِندلاعه، حيث يتمّ اِستغلال الموارد الطّبيعيّة الإستخراجيّة لتمويل الجيش وشراء الأسلحة، ممّا يؤدّي إلى تمديد النّزاع بسبب مصادر التّمويل الجديدة، أو لمحاولة السّيطرة على موارد المنطقة الغنية، كحالة أنغولا التي اِعتمدت على عائدات النّفط والماس لتستمرّ الحرب الأهليّة. وإذا لم يتمكّن الأفراد والجماعات من الوصول إلى العوائد المتأتّية من اِستغلال الموارد، فإنّهم يُقوّضون عمليّات السّلام من أجل الإستفادة من ظروف الصّراع. فخلال السّنوات العشرين الماضية حدثت صراعات داخل سبعة عشرة دولة، تغذّيها تجارة الموارد الطّبيعية مثل: الماس، الأخشاب، المعادن، الكاكاو...، حيث تمّ اِستغلالها من قبل الجماعات المسلّحة في العديد من البلدان، من أجل المساهمة في الصّراع وتقويض جهود السّلام[11].

على سبيل المثال: الماس في أنغولا وسيراليون، النّفط في السّودان وأنغولا، النّحاس في بابواغينيا الجديدة، الأخشاب والماس في كمبوديا وليبيريا، الأحجار الكريمة في أفغانستان، الكولتان والذّهب والأخشاب والمعادن الأخرى في جمهورية الكونغو الدّيمقراطيّة. ففي كمبوديا؛ كانت النّسبة الكبيرة لتمويل تمرّد الخمير الحمر من صادرات الأخشاب[12].

2.2 تعريف النّدرة البيئيّة ومصادرها

عرّف" **توماس هومر ديكسون" Thomas Homer– Dixon** النّدرة البيئيّة كما يلي: "النّدرة البيئيّة هي كلّ أنواع الضّرر البيئي أو اِستنفاذ وندرة الموارد المتجدّدة؛ فإزالة الغابات تزيد من ندرة

[10] **"تقرير البعثة الرّفيعة المستوى عن حالة حقوق الإنسان في دارفور عملا بمقرر مجلس حقوق الإنسان"**، نيويورك: الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، دإ– 101/4، تحت رقم: A/HRC/4/80، الصّادر في: 9 مارس 2007، ص. 19.

[11] "**From Conflict to Peacebuilding**: **The Role of Natural Resources and Environment**", Op. Cit., pp. 03.

[12] تقرير التّنمية البشريّة: "**التّعاون الدّولي على مفترق طرق: المعونة والتّجارة والأمن في عالم غير متساو**"، نيويورك: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، 2005، ص. 166.

موارد الغابات، وتلوّث المياه يزيد من ندرة المياه النّظيفة، وتغيّر المناخ يزيد من ندرة أنماط منتظمة من الأمطار ودرجة الحرارة التي يعتمد عليها المزارعون"[13]. وحسب رأيه فإنّ النّدرة البيئيّة تتفاعل مع الأسباب الإجتماعية القاسية (مثل: تشريد السّكان، أو إنخفاض الإنتاجيّة الإقتصادية)، ممّا يؤدّي إلى ضُعف قدرة وشرعيّة الدّولة التي لا تستطيع أن تلبّي مطالب السّكّان المتزايدة مع تناقص مواردها، وعدم قدرة المجتمع على التّكيّف مع هذه النّدرة، وبالتّالي زيادة التّنافس الشّديد بين النّخب وحدوث توتّرات مدنيّة قد تتفاقم لِتتحوّل إلى صراع عنيف داخل الدّولة[14].

وللنّدرة البيئيّة ثلاثة مصادر رئيسيّة هي: تدهور وإنخفاض في كمّية ونوعيّة الموارد المتجدّدة وغير المتجدّدة، مثل: تلوّث مياه الشّرب، تدهور خصوبة التّربة، إزالة الغابات، وإنخفاض مخزونات صيد السّمك (ندرة التّموين- النّدرة النّاجمة عن تدهور الموارد-)، ثانيا: زيادة عدد السّكّان، وبالتّالي زيادة الطّلب (النّدرة النّاجمة عن الطّلب)، وثالثا: عدم المساواة في الحصول على الموارد؛ بمعنى الوصول غير المتكافئ للموارد بسبب سيطرة بعض الفئات عليها (النّدرة الهيكليّة)[15]. هذه النّدرة أو النّقص في الموارد الطّبيعية تنتج أربعة آثار إجتماعيّة رئيسيّة هي: إنخفاض الإمكانيّات الزّراعية، والتّدهور الإقتصادي الإقليمي، وتشريد السّكان، وتعطّل المؤسّسات التي تتمتّع بالشّرعية والموثوق بها[16]. هذه التّأثيرات الإجتماعيّة إمّا منفردة أو مجتمعة تعتبر كمحرّك للصّراع أو تزيد حدّته؛ إمّا على شكل نزاعات ناشئة مباشرة عن تدهور البيئة المحلّية، بسبب الإنبعاثات الصّناعية، أو إزالة الغابات، أو بناء السّدود؛ وإمّا على شكل إشتباكات عرقيّة ناتجة عن هجرة السّكان وتعميق الإنقسامات الإجتماعيّة بسبب النّدرة البيئيّة؛ وإمّا على شكل ثورات وإنقلابات بسبب نقص الموارد الطّبيعيّة التي تؤثّر على الإنتاجيّة الإقتصاديّة، وتؤثّر بدورها على رفاه

[13] Thomas Homer- Dixon: "**Environmental Scarcities and Violent Conflict**: **Evidence from Cases**", International Security, Vol. 19, N°. 1, Summer 1994, p. 07.

[14] Thomas Homer- Dixon: "**The Ingenuity Gap**: **Can Poor Countries Adapt to Resource Scarcity?**", Population Council, Population and Development Review, Vol. 21, N°. 3, September 1995, p. 587.

[15] Thomas Homer- Dixon: "**Environmental Scarcities and Violent Conflict**: **Evidence from Cases**", Op. Cit., pp. 08- 11.

[16] Thomas Homer- Dixon: "**On the Threshold**: **Environmental Changes as Causes of Acute Conflict**", International Security, Vol. 16, N°. 2, 1991, p. 91.

النّاس وسلوك النّخب وقدرة الدّول على الوفاء بِالتزاماتها؛ وإمّا على شكل صراعات بين الشّمال والجنوب (أي صراعات بين العالم المتقدّم والعالم النّامي)[17].ويوضّح الشّكل التّالي بعض مصادر وآثار النّدرة البيئيّة:

شكل رقم: "01" بعض مصادر وآثار النّدرة البيئيّة

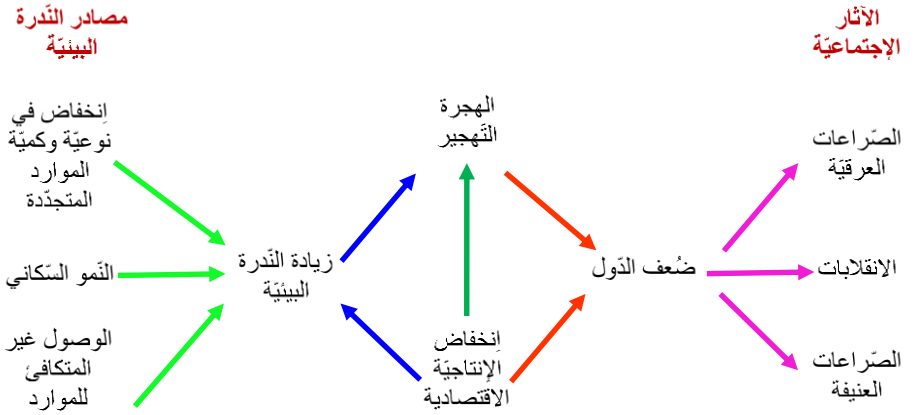

المصدر:

Thomas Homer- Dixon: **Environment**, **Scarcity**, **and Violence**, United Kingdom: Princeton University Press, 1999, p. 31.

وحسب رأي "**David Dessler**" فإنّ التّغير البيئي يمكن أن يكون سببا في الصّراعات العنيفة، حيث أنّ النّدرة البيئيّة تؤثّر على قرارات الأفراد أو الجماعات، والتي تتّخذ أحد هذه القرارات إمّا الهجرة بحثا عن وسيلة للعيش، أو تغيّر سلوكها إلى سلوك مسؤول بيئيّا عند إستغلال الموارد (مثل: إستهلاك أو إنتاج منتجات سليمة بيئيّا)، أو تقوم بمهاجمة مجموعة أخرى للحصول على المزيد من الموارد (تغذية الصّراع الدّائر أو خلق صراعات جديدة)[18]. وفي كثير من الدّول الفقيرة، إستنزاف وتدهور الموارد الطّبيعية، مثل: الأراضي الزّراعية والغابات والمياه العذبة ومصائد الأسماك، يؤدّي إلى الفشل المؤسّسي والسّياسي، وإلى التّأثير على قدرة الدّولة على الإبتكار

[17] Thomas Homer- Dixon: **Environment**, **Scarcity**, **and Violence**, United Kingdom: Princeton University Press, 1999, pp. 05, 06.

[18] David Dessler: "**How to Sort Causes in the Study of Environmental Change and Violent Conflict**", Oslo: International Peace Research Institute, Second edition, 1994, pp. 91, 108.

التّكنولوجي في النّمو الإقتصادي والتّنمية، وتزايد ندرة الموارد يؤدّي إلى اِرتفاع قيمتها في السّوق، ممّا يؤدّي إلى المنافسة عليها واِستنفادها إلى أقصى حدّ؛ كلّ هذا يزيد من ندرة الموارد البيئيّة المسبّبة لِعدم الإستقرار المؤسّسي والسّياسي والإقتصادي، ممّا يؤدّي إلى الصّراعات الإجتماعيّة[19].

ومن أمثلة الصّراعات الحاصلة بسبب ندرة الموارد الطّبيعية ما حدث في **الفلبين**؛ فالقطاعات الرّئيسيّة التي تعتمد عليها **الفلبين** هي: الزّراعة والغابات ومصائد الأسماك، لكن موارد هذه القطاعات بدأت في النّضوب بسبب إزالة الغابات وتآكل التّربة، والإعتداء على مستجمعات المياه، والإفراط في صيد الأسماك، وتدمير الشّعاب المرجانية، ممّا أدّى إلى ظهور فئة المتمرّدين المناهضين للحكومة، الذين يسيطرون على جزء كبير من أراضي الدّولة، وهذا يؤدّي إلى حدوث نزاعات مسلّحة بين هذه الفئة والحكومة[20].

كذلك النّزاع الحاصل في رواندا، سببه الرّئيسي هو ندرة الموارد الطّبيعية، فالنّمو السّكاني أدّى إلى ضغوط بيئيّة واِقتصادية بسبب نقص الأراضي، لأنّ الشّعب الرُّوَاندي يعتمد على الزّراعة المكثّفة (زراعة المحصول ثلاثة مرّات سنويا) بنسبة **90** في المائة لكسب رزقه، والتي أدّت إلى إجهاد الأراضي الزّراعية وتدهورها، وإنخفاض الإنتاجيّة الزّراعيّة، ممّا أدّى إلى الحرمان الإقتصادي والإجتماعي والسّياسي، والذي بدوره أدّى إلى حدوث توتّرات إجتماعية تطوّرت إلى صراع عنيف[21].

ومن خلال دراسة قام بها كلّ من "**Thomas Homer-Dixon**" و"**Jessica Blitt**" سنة **1998** (كتاب: **Ecoviolence**: **Links Among Environment**, **Population and Security**) توصّلا إلى ثمانية نتائج رئيسيّة حول العلاقة بين النّدرة البيئيّة والصّراع هي:

[19] Edward Barbier and Tomas Homer- Dixon: "**Resource Scarcity**, **Institutional Adaptation**, **and Technical Innovation**: **Can Poor Countries Attain Endogenous Growth?**", Washington: American Association for the Advancement of Science and the University of Toronto, April 1996.

[20] Andree Kirchner: "**Environmental Security** ", in: "**Fourth UNEP Global Training Programme on Environmental Law and Policy**", United Nations: United Nations Environment Programme, p. 02.

[21] Thomas Homer- Dixon and Valerie Percival: "**Environmental Scarcity and Violent Conflict**: **The Case of Rwanda**", Washington: American Association for the Advancement of Science and The University of Toronto, Occasional Paper, Project on Environment, Population and Security, 1995.

- "في ظلّ ظروف معيّنة، ندرة الموارد المتجدّدة مثل: الأراضي الزّراعية والمياه العذبة والغابات، تنتج العنف المدني وعدم الإستقرار، فالنّدرة البيئيّة بالتّفاعل مع العوامل السّياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة يمكن أن تساعد في توليد الصّراع وعدم الإستقرار، حيث تولّد آثارا إجتماعيّة وسيطة مثل: الفقر والهجرات، ممّا يجعلها من الأسباب المباشرة للصّراع.
- سبب النّدرة البيئيّة هو التّدهور وإستنزاف الموارد المتجدّدة، وزيادة الطّلب على هذه الموارد و/أو التّوزيع غير المتكافئ لها. هذه المصادر الثّلاثة للنّدرة تتفاعل وتعزّز بعضها البعض.
- غالبا ما تشجّع النّدرة البيئيّة المجموعات القويّة على السّيطرة على الموارد البيئيّة الثّمينة، وتدفع الجماعات المهمّشة والفقيرة إلى الهجرة إلى المناطق الهشّة بيئيّا وإلى المنحدرات؛ بمعنى أنّ "السّيطرة على الموارد" و"التّهميش البيئي" يعزّزان النّدرة البيئيّة، ويزيدان من إحتمالات عدم الإستقرار الإجتماعي.
- إنّ النّدرة البيئيّة تعيق التّنمية الإقتصاديّة، فتتسبّب في عدم الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي؛ بمعنى عدم قدرة المجتمعات على التّكيّف مع هذه النّدرة، ممّا يظطرّهم إلى الهجرة.
- في ظلّ غياب التّكيّف، النّدرة البيئيّة تشحذ الفوارق القائمة بين الفئات الإجتماعيّة (الغنيّة والفقيرة)، ممّا يولّد توتّرات داخل المجتمع قد تتفاقم إلى صراع مسلّح.
- في ظلّ غياب التّكيّف، النّدرة البيئيّة تضعف الدّول والمؤسّسات الحكوميّة.
- الآثار الإجتماعيّة لندرة الموارد البيئيّة وتناقص الإنتاجيّة الإقتصادية، وتحرّكات السّكّان، والإنقسام الإجتماعي، وضُعف المؤسّسات والدّول، يمكن أن تسبّب الصّراعات العرقيّة، وحركات التّمرّد والإنقلابات.
- الصّراع بسبب النّدرة البيئيّة في دولة معيّنة، يمكن أن يولّد آثارا غير مباشرة على المجتمع الدّولي ككلّ "[22].

[22] Jessica Blitt and Thomas Homer- Dixon: **Ecoviolence**: **Links Among Environment**, **Population**, **and Security**, United States of America: Rowman and Little Field Publishers, 1998, pp. 223- 228.

2.3 العلاقة بين ندرة الموارد والهجرة والصّراع

وندرة الموارد الطّبيعية والصّراعات تؤدّي إلى تحرّكات اللّاجئين، وفي حالات أخرى العكس صحيح؛ تحرّكات اللّاجئين قد تؤدّي إلى صراعات حول الموارد الطّبيعية، حيث أنّ النّدرة البيئيّة تؤثّر سلبا على مؤسّسات وسياسات الدّولة، فتدهور وإستنزاف الموارد المتجدّدة (إنخفاض في العرض) يتفاعل مع النّموّ السّكّاني (الزّيادة في الطّلب) لِتحفيز مجموعات قويّة داخل المجتمع للسّيطرة على الموارد والأرصدة المتبقية، إمّا بواسطة وسائل قانونية أو قسريّة، حتّى تزيد من ثروتها وسلطتها . وهذا يمكن أن يتسبّب في صراع عنيف بين الفئات القويّة والفئات المهمّشة، أو هجرة الفئات المهمّشة إلى المناطق الأخرى، وهذه الهجرة يمكن أن تعمّق الإنقسام الإجتماعي نظرا لوجود خلفيّات ثقافيّة مختلفة ولإختلاف الدّين أو العرق والأخلاق، مع عدم القدرة على إستيعاب حاجات المهاجرين، ممّا يؤدّي إلى حدوث صراعات عنيفة بين سكّان المنطقة المهاجر إليها والمهاجرين ، (أُنظر الشّكل رقم 02):

شكل رقم: "02" العلاقة بين تدهور البيئة والهجرة والصّراع

المصدر: من إعداد الباحث

2.4 برامج التنمية المستنزفة للموارد الطبيعيّة سبب للصّراع العنيف

كما أنّ برامج التّنمية التي إتّبعتها الدّول قد أدّت إلى إستنزاف موارد السّكّان الأصليّين، وتمّ تطوير مجموعة كبرى من القوانين الرّامية إلى إنكار حقّ الأمم في الموارد الطّبيعية عندما ترى الدّولة أنّها ذات قيمة بالنّسبة لها، على سبيل المثال: خسرت الأمم الهنديّة في الأمريكيّتين أراضيها التي إمتلكها المستعمرون الذين

يتمتّعون برعاية الدّولة، وتذهب الإيرادات المحقّقة من بيع الموارد الطّبيعية (كالمعادن والأخشاب والأسماك) إلى خزانة الدّولة، وكلّ هذه الإجراءات القاسية بحقّ البيئة تتّخذها الحكومات بإسم الأمن الوطني، لكن الرّد الإجتماعي على هذه التّدابير الجائرة كان على شكل مواجهات عنيفة بين التّجمّعات السّكّانية المتضرّرة والحكومات، وهناك أمثلة كثيرة في العالم للحروب التي تنشأ حول الموارد، حيث أنّ السّكان الوطنيّين الأصليّين وغيرهم من الجماعات المحلّية تناضل في سبيل السّيطرة على موارد رزقها في وجه المساعي الوطنية والشّركات المتعدّدة الجنسيّة، التي كثيرا ما تعمل بالتّنسيق مع النّخبة المحلّية الهادفة إلى إستخراج موارد حيويّة أو إستراتيجيّة[23]. على سبيل المثال: في **تشياباس بالمكسيك** حدث تمرّد عنيف ردّا على قيام الحكومة بإزالة أشجار الغابات والتّنقيب عن النّفط والغاز، ففي الوقت الذي كانت تسيطر فيه الحكومة على الموارد البيئيّة القيّمة، وتدعم النّخب الغنية القويّة، كان يتمّ تهميش الفلّاحين الفقراء بيئيّا، بإجبارهم على الهجرة إلى المناطق الهشّة بيئيّا وإلى الغابات الإستوائيّة، والذين قاموا بقطع أشجار الغابات مع الممارسات الزّراعية غير المستدامة، والرّعي الجائر لفترات طويلة بواسطة الماشية والأغنام والماعز، ممّا أدّى إلى تدهور الأراضي وتدنّي إنتاجها، ومع تفاقم الوضع قام متمرّدو **زاباتستا** (الزّاباتا)– ومعظمهم فلّاحين فقراء– بإنتفاضة مسلّحة في جانفي عام **1994** بهدف التّخفيف من تصاعد النّدرة البيئيّة التي أفقرت مجتمعاتهم وإحتجاجا على قرار الحكومة بالتّخلي عن إلتزامها بإصلاح الأراضي وعدم منحها القروض الحكوميّة، وقد أدّى ذلك إلى صراعات عنيفة مع القوّات الحكوميّة[24].

[23] محمد حيان الحافظ: من يدفع الثّمن؟ الإطار الثقافي الإجتماعي للأزمة البيئيّة، "**مجلّة الفيصل**"، المملكة العربية السعودية: دار الفيصل الثقافية، العدد 284، ماي 2000، ص ص. 116، 118.

[24] Philip Howard, Thomas Homer- Dixon: "**Environmental Scarcity and Violent Conflict**: **The Case of Chiapas**, **Mexico**", Washington, D. C: American Association for the Advancement of Science and the University of Toronto, January 1996.

3. تدفّق المهاجرين البيئيّين كمهدّد لأمن الدّولة

1.3 تعريف المهاجرين البيئيين

يُعرّف "**Essam El- Hinnawi**" المهاجرين البيئيّين بأنّهم: "الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة بيئتهم التّقليديّة، بشكل مؤقّت أو بشكل دائم، وذلك بسبب حدوث تغيّرات في البيئة (الطّبيعيّة و/أو النّاجمة عن الإنسان) التي تعرّض وجودهم للخطر و/أو تؤثّر على نوعيّة حياتهم. والمقصود بالتّغير البيئي في هذا التّعريف: التّغيّرات الكيميائيّة والفيزيائيّة أو البيولوجية في النّظام الإيكولوجي (أو قاعدة الموارد) التي تجعل منه غير مناسب لدعم الحياة البشريّة، بشكل مؤقّت أو بشكل دائم"[25]. ويعرّفهم كلّ من "**Norman Myers**" و"**Kent Jennifer**" بأنّهم: " الأشخاص الذين لم تعد سبل كسب رزقهم آمنة في مواطنهم التّقليديّة، بسبب العوامل البيئيّة المتطرّفة، وتشمل هذه العوامل: الجفاف، التّصحّر، إزالة الغابات، تآكل التّربة وغيرها من أشكال تدهور الأراضي، وعجز الموارد مثل: نقص المياه، المشاكل الطّارئة مثل: تغيّر المناخ، وخاصّة ظاهرة الإحتباس الحراري، والكوارث الطّبيعية مثل: الأعاصير، العواصف، الفيضانات والزّلازل. مع الآثار التي تفاقمت بسبب سوء الإدارة البشرية. ولمواجهة هذه التّهديدات البيئيّة يشعر الأشخاص بِأنّه لا بديل أمامهم سوى طلب القوت في أماكن أخرى، سواء داخل بلدانهم أوخارجها، وسواء كان ذلك بصفة دائمة أو مؤقّتة"[26].

كما اِقترحت **المنظّمة الدّولية للهجرة** تعريفا للمهاجرين البيئيّين سنة **2007** كما يلي:" الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين لدواعي قاهرة تتعلّق بتغيّرات فجائيّة أو مطّردة في البيئة وتؤثّر

[25] Vikram Odedra Kolmannskog: "**Future Floods of Refugees**: **A Comment on Climate Change**, **Conflict and Forced Migration**", Norway: Norwegian Refugee council, April 2008, p. 08, Taken from: Essam El-hinnawi: "**Environmental Refugees**", New York: United Nations Environment programme, 1985.

[26] Norman Myers and Jennifer kent: "**Environmental exodus**: **An Emergent crisis in the Global Arena**", Washington: Climate Institute, 1995, pp. 18- 20.

على حياتهم وأوضاعهم المعيشيّة تأثيرا سلبيّا، يضطرّون إلى مغادرة مواطنهم المعتادة، أو يختارون القيام بذلك، سواء بشكل مؤقّت أو بشكل دائم، والذين ينتقلون سواء داخل بلدهم أو إلى الخارج"[27].

2.3 المهاجرون لأسباب بيئيّة مسبّب رئيسي لحدوث نزاع عنيف

في عام **1995**، قدّرت الأمم المتّحدة أنّه كان هنالك أساسا **25** مليون شخص أرغموا على مغادرة ديارهم لأسباب بيئيّة، وكان أغلبهم من إفريقيا جنوب الصّحراء، وعندما تشتد ظاهرة الإحترار العالمي، قد يضطرّ حوالي **200** مليون نسمة إلى النّزوح بسبب اِضطرابات نُظم الرّياح الموسميّة وغيرها من أنظمة سقوط الأمطار، وبسبب موجات الجفاف الحادّة، وكذلك بسبب اِرتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات السّاحليّة[28].

بمعنى أنّ التّغيّرات البيئيّة واِستنزاف الموارد الطّبيعيّة أثّرا على حركة السّكّان، ممّا أدّى إلى نشوء فئة المهاجرين البيئيّين الذين هاجروا مؤقّتا بسبب الكوارث الطّبيعيّة، أو الذين نزحوا بشكل دائم بسبب تغييرات بيئيّة جذرية، مثل: مشاريع التّنمية التي تُغيّر في البيئة وتؤدّي إلى تدهورها، كبناء السّدود، على سبيل المثال: سدّ "**ساردارساروفار**" في نهر "**فارمادا**" في **الهند** أدّى إلى تشريد الملايين من النّاس، وأدّى إلى صراع سياسي وإلى اِضطرابات مدنيّة لأكثر من ثلاثين عاما، ممّا أدّى إلى تهديد أمن المجتمع والدّولة[29]. فبرامج بناء السّدود التي أصبحت شائعة في جميع أنحاء العالم النّامي، ولاسيّما في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللّاتينية، أدّت إلى نزوح الشّعوب القبليّة أو السّكّان الأصليّين، نتيجة فقدان أراضيهم وطريقة حياتهم، حيث قامت الحكومات بِاستغلال أراضيهم مقابل تعويضات ضئيلة أو بدون تعويضات[30].

---

[27] International Organization for Migration (IOM): "**Discussion Note**: **Migration and the Environment**", Switzerland: Ninety- fourth session, MC/INF/288, 1 November 2007, pp. 01, 02.

[28] Norman Myers: "**Environmental Refugees**: **An Emergent Security Issue**", Prague: 13th, Economic Forum, (Session 3), EF.NGO/4/05, May 2005, p. 01.

[29] Laura Story Johnson: "**Environment**, **Security and Environmental Refugees**", University of Louisville, Journal of Animal and Environmental Law, Vol. 1, N° 2, 2010, pp. 232, 238.

[30] Molly Conisbee and Andrew Simms: **Environmental Refugees**: **The Case for Recognition**, London: New Economics Foundation, 2003, p. 20.

ويؤثّر تغيّر المناخ بشكل كبير على الهجرة بثلاث طرق مختلفة؛ أوّلا: تأثيرات اِرتفاع الحرارة والجفاف في بعض المناطق ستحدّ من إمكانية القيام بالزّراعة، وتعمل على تقويض خدمات النّظم البيئيّة كالمياه النّقية والتّربة الخصبة، ممّا يجعل هذه المناطق غير صالحة للسّكن[31]. ثانيا: يؤدّي اِرتفاع مستوى سطح البحر إلى غمر وتدمير مناطق ساحليّة شاسعة ومنخفضة مأهولة بالسّكان مثل: "**Tuvalu**" الدّولة الجزيريّة الصّغيرة في المحيط الهادي، ممّا يضطرّهم إلى الهجرة بالملايين داخل الدّولة أو إلى الخارج[32]. فاِرتفاع واحد متر من مستوى سطح البحر يؤدّي إلى تهجير ما لا يقلّ عن (**06**) ستّة ملايين شخص بسبب الفيضانات، ويؤدّي إلى غمر **4500** كم^2 من الأراضي الزّراعية[33]. أخيرا: يمتد تأثير الزّيادة في تباين الأنماط المناخيّة كالأمطار الغزيرة وما يتبعها من فيضانات وأعاصير وبرد شديد في المناطق الإستوائيّة إلى عدد كبير من الأشخاص، ممّا يتسبّب في نزوح جماعي لهم[34]. وأشارت التّقديرات أنّ ما بين **25** مليون شخص ومليار شخص سيتشرّدون بسبب تغيّر المناخ على مدى السّنوات الأربعين القادمة في مناطق معيّنة من العالم، واِرتفاع درجات الحرارة في العالم بمعدّل درجتين إلى خمسة درجات مئوية بحلول نهاية هذا القرن، يمكن أن يؤثّر بشكل كبير في حركة النّاس[35].

أولئك المهاجرون البيئيّون لأسباب بيئيّة قد يتسبّبون في حدوث صراع عنيف، عندما تعجز دولة المقصد عن التّعامل مع تدفّقات للمهاجرين بهذا الحجم، حيث أنّ هذه التّدفّقات تتجاوز بكثير قدرة

---

[31] أندرو مورتون وَفليب بونكور وَفرانك لاتشكو: تحدّيات سياسات الأمن البشري، "**نشرة الهجرة القسرية: تغيّر المناخ والنزوح**"، المملكة المتحدة: مركز دراسات اللّاجئين، العدد 31، ديسمبر 2008، ص. 06.

[32] Fabrice Renaud, Janos J. Bogardi, Olivia Dun and Koko Warner: **Control**, **Adapt or Flee**: **How to face Environmental Migration?**, Germany: United Nations University– Institute for Environment and Human Security, N°.5, 2007, p. 20.

[33] Oli Brown: "**Migration and Climate Change**", Geneva: International Organization for Migration, 2008, p. 18.

[34] Idean Salehyan: "**Refugees**, **Climate Change**, **and Instability**", Oslo: Global Environmental Change and Human Security, Paper for the International Workshop on Human Security and Climate change, June 2005, p. 05.

[35] Frank Laczako and Christine Aghazarm: "**Migration**, **Environment and Climate Change**: **Assessing the Evidence**", Switzerland: International Organization for Migration (IOM), 2009, p. 09.

الدّولة على التّكيّف، ممّا يولّد التّوتّر، فالمجتمعات التي تستضيف المهاجرين تتضرّر في ممتلكاتها، نتيجة الإفراط في اِستخدام الموارد المحلّية، وحدوث نزاعات حول الملكيّة، وزيادة الأعباء على النّظم الصّحية والإجتماعيّة والإقتصاديّة للدّولة، ممّا يؤثّر سلبا على التّماسك الإجتماعي، فتحدث توتّرات بين فئة المهاجرين وسكّان الدّولة المقصد، قد تتطوّر إلى صراع عنيف[36].

إضافة إلى العوامل البيئيّة، توجد مجموعة متنوّعة من العوامل الإجتماعيّة والإقتصاديّة والسّياسيّة مرتبطة بها اِرتباطا وثيقا، تسهم في الهجرة البيئيّة مثل: الضّغوط السّكّانية، الفقر، درجة دعم الدّولة للمجتمع، الوصول إلى الفرص الإقتصاديّة، فعاليّة صنع القرار، مدى التّماسك الإجتماعي داخل الفئات الضّعيفة، عدم الإستقرار السّياسي، اِنعدام الإستقرار الإجتماعي والصّراعات[37].

بمعنى أنّ العوامل البيئيّة المسبّبة لتدفّقات هائلة من المهاجرين ليست السّبب الوحيد للصّراعات العنيفة، بل هناك عوامل أخرى متفاعلة معها مثل: الإنقسامات السّياسية والإجتماعيّة، ،المنافسات العرقيّة، المصالح الإقتصاديّة، التّنافس على السّلطة السّياسيّة ،العوامل الحكوميّة (مثل: العجز والفساد)، والعوامل الدّولية، كما حدث في الصّومال، سيراليون، السّودان، كوريا الشّمالية وبنغلاديش[38].

حيث أنّ التّرابط بين هذه العوامل البيئيّة والعوامل الإجتماعيّة والإقتصاديّة والسّياسيّة يؤثّر على حركة السّكّان ويؤدّي إلى الهجرة الجماعيّة[39]، هذه الهجرة تمثّل ضغطا على قدرة الدّولة، لأنّها توفّر الخدمات الحيويّة للسّكّان مثل: الإسكان والمياه النّظيفة والخدمات الصّحية، وضُعف الدّولة ومؤسّساتها

[36] International Organization for Migration (IOM): "**Discussion Note**: **Migration and the Environment**", Op. Cit., p. 05.

[37] Camillo Boano, and Tim Morris: "**Environmentally displaced People**: **Understanding the Linkages between Environmental Change**, **Livelihoods and Forced Migration**", United Kingdom: University of Oxford, Refugee studies Centre, 2008, pp. 07- 11.

[38] Stephen Castles: "**Environmental Change and Forced Migration**: **Making Sense of the Debate**", Switzerland: United Nations High Commissioner for Refugees, Working Paper N°. 70, October 2002, pp. 04, 07.

[39] Alice Edwards and Carla Ferstman: **Human security and Non-Citizens**: **Law**, **Policy and International Affairs**, New York: Cambridge, 2010, pp. 234, 235.

يوفّر فرصة للمتمرّدين على تحدّي سلطة الدّولة، مع اِحتمال حدوث نزاع مسلّح؛ بمعنى أنّ الدّولة أصبحت عرضة للتّحدّيات من طرف الجماعات المعارضة[40].

كما أنّ اللّاجئين لأسباب بيئيّة وغذائية يجلبون معهم ممارسات زراعيّة وعادات وأديان مختلفة، ممّا يؤدّي إلى اِضطراب في التّوازن العرقي في المناطق المستقبلة، وبالتّالي حدوث اِشتباكات بين الجماعات العرقيّة وإنهيار البنية التّحتية، خاصّة إذا كانت المنطقة المستقبلة لهم تعاني بالفعل من الإجهاد البيئي مثل: التّصحّر وندرة الموارد الطّبيعيّة والتّلوث، مع عدم اِمتلاكها للموارد اللّازمة لمعالجة الوضع؛ بمعنى ضُعف الدّولة وإنعدام أمنها الوطني[41].

والملاحظ أن اللّاجئين البيئيّين يمرّون بظروف معيشيّة صعبة، فهم كثيرا ما يحرمون من حقوق الإنسان الأساسية كحرّية التّنقل، كما لا تتاح لهم فرص العمل والتّعليم والرّعاية الصّحية، وهذا يؤدّي إلى عدم التّماسك الإجتماعي، وإذا كان عددهم كبيرا فقد يمارسون تأثيرات سياسيّة ومشاكل أمنيّة تهدّد الأمن الوطني للدّولة المقصد[42]. حيث يمكن أن يصبح هؤلاء المهاجرون بمثابة عناصر فاعلة للتّغيير السّياسي والإجتماعي إذا ما عادوا بالقيم الجديدة والتّوقّعات والأفكار التي شكّلتها خبراتهم في الخارج، ممّا يدعم الحروب الأهليّة داخل دولتهم كما هو الحال في الشّتات بِسيريلانكا[43].

---

[40] Clionadh Raleigh, Henrik Urdal: "**Climate Change**, **Environmental Degradation and Armed Conflict**", Elsevier, Political Geography 26, 2007, p. 679.

[41] David A. Mouat and Judith M. Lancaster: "**Dry lands in Crisis**: **Environmental Change and Human Response**", in: P.H. Liotta, David A. Mouat, William G. Kepner and Judith M. Lancaster: **Environmental Change and Human Security**: **Recognizing and Acting on Hazard Impacts**, Springer, 2008, p. 72.

[42] محمد حيان الحافظ: المرجع السابق، ص. 118.

[43] تقرير التّنمية البشريّة: **"التّغلّب على الحواجز: قابلية التّنقل البشري والتّنمية"**، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص. 81.

4. خاتمة:

من خلال دراسة العلاقة الأكيدة والتّفاعليّة بين مؤثّرات التّغيّرات المناخية والأمن الوطني، تمّ التّوصّل إلى النّتائج التّالية:

- هناك علاقة ترابطيّة وتكامليّة بين البيئة والأمن بفعل المخاطر البيئيّة المهدّدة للأمن، هذه العلاقة أدّت إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأمن البيئي المتّصل بمفهوم الأمن الإنساني، حيث أنّ للبيئة مؤثّرات على الأمن إمّا سلبيّة أو إيجابيّة، فوجود بيئة صحّية وآمنة يحقّق أمن الإنسان وأمن المجتمع وأمن الدّولة وأمن العالم.
- إنّ المخاطر البيئيّة وآثار التّغيّرات المناخيّة الحاصلة كالتّدهور البيئي المتمثّل في التّلوّث البيئي وندرة الموارد الطّبيعيّة، والكوارث الطّبيعيّة مثل: الزّلازل والأعاصير والفيضانات...، والتّغيّرات البيئيّة العالميّة كظاهرة الإحترار العالمي...، تؤثّر على جميع مستويات الأمن؛ على أمن الإنسان وأمن الدّولة وأمن العالم ككلّ؛ بمعنى أنّها تؤدّي إلى مشاكل أمنيّة تهدّد الفرد والمجتمع والدّولة والعالم، عن طريق الحدّ من الوصول إلى الموارد الطّبيعيّة المهمّة لِتوفير سبل العيش، وتقويض قدرة الدّول على التّكيّف مع هذه المخاطر، وعلى توفير الفرص والخدمات الضّروريّة لمواطنيها. كما تعتبر هذه المخاطر البيئيّة عاملا من عوامل نشوب صراع عنيف داخل الدّولة أو بين الدّول، مع وجود عوامل أخرى إقتصاديّة وإجتماعيّة وسياسيّة.
- كما أنّ هذه التّغيّرات المناخيّة الحاصلة أنتجت فئة اللّاجئين لأسباب بيئيّة، والتي أصبحت تعدّ قضية أمنيّة، لأنّ هؤلاء اللّاجئين البيئيّين يشكّلون مصدرا مهدّدا لأمن الإنسان ولأمن الدّولة ولأمن البيئة؛ بمعنى أنّهم يعتبرون من المخاطر الأمنيّة الجديدة المهدّدة للأمن.
- إنّ قضية اللّاجئين البيئيّين والمشرّدين داخليا، البيئة، الصّراع، والأمن؛ هي قضايا مترابطة مع بعضها البعض، فالبيئة هي سبب للصّراع وضحيّة للصّراع ولإنعدام الأمن، والمشرّدون داخليا واللّاجئون سبب نزوحهم هو الصّراعات وتدهور البيئة وانعدام أمنهم، كما أنّهم بفعل ممارساتهم السّلبية يساهمون في تدهور البيئة واستنفاد مواردها.

- إنّ ندرة الموارد الطّبيعية تسبّب الصّراعات، هذه الصّراعات تكون سببا في زيادة تدهور هذه الموارد، الأمر الذي يؤدّي إلى مستويات أعلى من الصّراع وإلى إدامة هذا الصّراع.

بناءاً على هذه النّتائج السّابقة، يمكن أن نقدّم بعض الإقتراحات والتي تتمثّل فيما يلي:

- للتّخلص من المخاطر البيئيّة، يجب تحقيق تغيير فعلي في علاقات البشر بالبشر وبالكائنات الحيّة وبالبيئة؛ بمعنى تغيير عادات البشر وسلوكّياتهم تجاه البيئة ومواردها، حتّى يتمكّنوا من تحسين أوضاعهم المعيشيّة وحلّ مشاكلهم، ورفع مستوى وَعْيِهم بقضايا البيئة، من خلال برامج إعلاميّة وتربويّة ودينيّة هادفة. فالمسألة تتعلّق بالإنسان وبِسَببه وحَوْله، فهو المتعدّي على البيئة وهو المدافع عنها في الوقت ذاته. فالمشكلة الأساسيّة هي طبيعة الإنسان الجشعة ومُيول التّسلط، وأكبر من ذلك النّضوب التّدريجي للموارد وعدم قابليتها للتّجديد.
- من أجل حماية البيئة ولتحقيق التّنمية الإنسانية المستدامة، والحدّ من الفقر، وتحقيقا لأمن الإنسان وللأمن الوطني ولأمن العالم ككلّ، لابدّ من إدارة الموارد الطّبيعية بعقلانيّة وبطريقة مستدامة بيئيّا، بدلا من الصّراع ومحاولة السّيطرة عليها.
- لابدّ من بناء وتنمية الوعي البيئي الإنساني بأهمية البيئة كشرط لازم وضروري لِاستمرار الحياة إبتداءا من الأسرة، حتّى تصبح لدى الإنسان معرفة بيئيّة وإدراك لحقوقه ومسؤوليّاته تجاه البيئة، وذلك عن طريق الحوار والتّربية البيئيّة والتّعليم والتّثقيف والتّعريف بأهمية البيئة وضرورة الحفاظ عليها، وبالتّالي إمكانيّة حماية البيئة بصورة فعّالة في الحاضر والمستقبل، كإدخال مادّة التّوعية البيئيّة ضمن مناهج مختلف مراحل التّعليم كمادّة دراسيّة، وبالتّالي الحصول على حسّ بيئي سليم.
- لمجابهة المخاطر البيئيّة، لابدّ من آليّات تعامل جديدة، وإستراتيجية أمنيّة جديدة؛ لهذا فمقاربة الأمن الإنساني هي الأشمل والأوفر حظّا في التّعامل مع هذه المخاطر، وبالتّالي تمكين الأفراد من حقوقهم وحرّياتهم.
- لابدّ من معالجة الأسباب الجذريّة لتشريد اللّاجئين البيئيّين، لأنّ المشكلة تكمُن في هذه الأسباب، وليس اللّاجئون هم المشكلة.

- لابدّ من إيجاد طرق دولية وداخلية، لتسوية المنازعات البيئيّة، والعمل على تجنّبها، باعتماد مناهج حديثة لحسمها، مثل نظام التّأمين، والصّندوق الدّولي لحماية البيئة؛ أو بمعنى آخر: ضرورة وجود جهد جماعي وتعاون كبير على المستوى المحلّي والوطني والإقليمي والدّولي، لتحقيق الأمن البيئي، فالمشكلات البيئيّة تتطلّب جهودا وحلولا عالمية عاجلة وشاملة، باعتبارها تتخطّى حدود الدّول.

5. قائمة المراجع:

1.5. باللغة العربية:

1) إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية وعلي غربي: **عولمة الفقر، المجتمع الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.

2) تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة: "**أسباب النّزاع في إفريقيا وتحقيق السّلام الدّائم والتّنمية المستدامة فيها**"، نيويورك: الأمم المتحدة، الدورة 67، تحت رقم: A/67/205- S/2012/715، الصّادر في: 27 جويلية 2012.

3) أولي براون وأليك كروفورد: "**إرتفاع درجات الحرارة وتصاعد التّوترات– تغيّر المناخ وخطر الصّراع العنيف في الشرق الأوسط**"، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، 2009.

4) "**تقرير البعثة الرّفيعة المستوى عن حالة حقوق الإنسان في دارفور عملا بمقرر مجلس حقوق الإنسان**"، نيويورك: الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، دإ- 101/4، تحت رقم: A/HRC/4/80، الصّادر في: 9 مارس 2007.

5) تقرير التّنمية البشريّة: "**التّغلّب على الحواجز: قابلية التّنقل البشري والتّنمية**"، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

6) تقرير التّنمية البشريّة: "**التّعاون الدّولي على مفترق طرق: المعونة والتّجارة والأمن في عالم غير متساو**"، نيويورك: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، 2005.

7) محمد حيان الحافظ: من يدفع الثّمن؟ الإطار الثقافي الإجتماعي للأزمة البيئيّة، "**مجلّة الفيصل**"، المملكة العربية السعودية: دار الفيصل الثقافية، العدد 284، ماي 2000.

8) أندرو مورتون وَفليب بونكور وَفرانك لاتشكو: تحدّيات سياسات الأمن البشري، "**نشرة الهجرة القسرية: تغيّر المناخ والنزوح**"، المملكة المتحدة: مركز دراسات اللّاجئين، العدد 31، ديسمبر 2008.

2.5. باللغة الأجنبية

1) "**From Conflict to Peacebuilding: The Role of Natural Resources and Environment**", United Nations Environment Programme, APBSO Briefing Paper Prepared in Cooperation with UNEP, 8 May 2008.

2) "**Understanding Environment, Conflict, and Cooperation** ", United Nations Environment Programme, 2004.

3) Aaron Maltais, Kirstin Dow and Asa Persson:"**Integrating perspectives on Environmental security**", Stockholm: Stockholm Environment Institute, January 2003.

4) Alice Edwards and Carla Ferstman: **Human security and Non-Citizens: Law, Policy and International Affairs**, New York: Cambridge, 2010.

5) Andree Kirchner: "**Environmental Security** ", in: **"Fourth UNEP Global Training Programme on Environmental Law and Policy"**, United Nations: United Nations Environment Programme.

6) Camillo Boano, and Tim Morris: **"Environmentally displaced People: Understanding the Linkages between Environmental Change, Livelihoods and Forced Migration"**, United Kingdom: University of Oxford, Refugee studies Centre, 2008.

7) Christopher Haid, Emily Meierding and Steven Wilkinson: "**Environmental Scarcity and Conflict: Is there a Connection?**", Chicago: Centre for International Studies, University of Chicago: March 14, 2008.

8) Clionadh Raleigh, Henrik Urdal: "**Climate Change, Environmental Degradation and Armed Conflict**", Elsevier, Political Geography 26, 2007.

9) David A. Mouat and Judith M. Lancaster: "**Dry lands in Crisis: Environmental Change and Human Response**", in: P.H. Liotta, David A. Mouat, William G. Kepner and Judith M. Lancaster: **Environmental Change and Human Security: Recognizing and Acting on Hazard Impacts**, Springer, 2008.

10) David Dessler: **"How to Sort Causes in the Study of Environmental Change and Violent Conflict"**, Oslo: International Peace Research Institute, Second edition, 1994.

11) Edward Barbier and Tomas Homer- Dixon: **"Resource Scarcity, Institutional Adaptation, and Technical Innovation: Can Poor Countries Attain Endogenous Growth?"**, Washington: American Association for the Advancement of Science and the University of Toronto, April 1996.

12) Fabrice Renaud, Janos J. Bogardi, Olivia Dun and Koko Warner: **Control, Adapt or Flee: How to face Environmental Migration?**, Germany: United Nations University- Institute for Environment and Human Security, N°.5, 2007.

13) Frank Laczako and Christine Aghazarm: **"Migration, Environment and Climate Change: Assessing the Evidence"**, Switzerland: International Organization for Migration (IOM), 2009.

14) Hans Gunter Brauch: **"Climate Change and Mediterranean Security"**, European Institute of the Mediterranean, March 2010.

15) Idean Salehyan: "**Refugees, Climate Change, and Instability**", Oslo: Global Environmental Change and Human Security, Paper for the International Workshop on Human Security and Climate change, June 2005.

16) International Organization for Migration (IOM): **"Discussion Note: Migration and the Environment"**, Switzerland: Ninety- fourth session, MC/INF/288, 1 November 2007.

17) Jessica Blitt and Thomas Homer- Dixon: **Ecoviolence: Links Among Environment, Population, and Security**, United States of America: Rowman and Little Field Publishers, 1998.

18) Laura Story Johnson: "**Environment, Security and Environmental Refugees**", University of Louisville, Journal of Animal and Environmental Law, Vol. 1, N° 2, 2010.

19) Molly Conisbee and Andrew Simms: **Environmental Refugees: The Case for Recognition**, London: New Economics Foundation, 2003.
20) Norman Myers and Jennifer kent: "**Environmental exodus: An Emergent crisis in the Global Arena**", Washington: Climate Institute, 1995.
21) Norman Myers: **"Environmental Refugees: An Emergent Security Issue"**, Prague: 13th, Economic Forum, (Session 3), EF.NGO/4/05, May 2005.
22) Norman Myers: "**Environmental Security: What's New and Different?**", Costarica: The University of Peace, 2002, p. 03, Disponible sur: http://www.envirosecurity.org/conference/working/newanddifferent.pdf.
23) Oli Brown: "**Migration and Climate Change**", Geneva: International Organization for Migration, 2008.
24) Philip Howard, Thomas Homer- Dixon: **"Environmental Scarcity and Violent Conflict: The Case of Chiapas, Mexico"**, Washington, D. C: American Association for the Advancement of Science and the University of Toronto, January 1996.
25) Richard A. Matthew, Bryan McDonald, Jon Barnett and other: **Global Environmental Change and Human Security**, England: Cambridge, 2010.
26) Stephen Castles: **"Environmental Change and Forced Migration: Making Sense of the Debate"**, Switzerland: United Nations High Commissioner for Refugees, Working Paper N°. 70, October 2002.
27) Taken from: Essam El-hinnawi: **"Environmental Refugees",** New York: United Nations Environment programme, 1985.
28) Thomas F. Homer- Dixon, Daniel M-Schwartz and Tom Deligiannis: "**The Environment and Violent Conflict: A Response to Gleditsch's Critique and Some Suggestions for Future Research** ", in: Geoffrey D. Dabelko: **"Environmental Change and Security Project Report"**, Washington: The Woodrow Wilson Center, Issue N°. 06, Summer 2000.
29) Thomas Homer- Dixon and Valerie Percival: **"Environmental Scarcity and Violent Conflict: The Case of Rwanda"**, Washington: American Association for the Advancement of Science and The University of Toronto, Occasional Paper, Project on Environment, Population and Security, 1995.
30) Thomas Homer- Dixon: **"Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases"**, International Security, Vol. 19, N°. 1, Summer 1994.
31) Thomas Homer- Dixon: **"On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict"**, International Security, Vol. 16, N°. 2, 1991.
32) Thomas Homer- Dixon: **"The Ingenuity Gap: Can Poor Countries Adapt to Resource Scarcity?"**, Population Council, Population and Development Review, Vol. 21, N°. 3, September 1995.
33) Thomas Homer- Dixon: **Environment, Scarcity, and Violence**, United Kingdom: Princeton University Press, 1999.
34) Vikram Odedra Kolmannskog: **"Future Floods of Refugees: A Comment on Climate Change, Conflict and Forced Migration"**, Norway: Norwegian Refugee council, April 2008.